منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط

سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 204

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

الصحراء الأطلنتية المغربية
البيئة والمجال وتحديات التنمية الترابية المستدامة

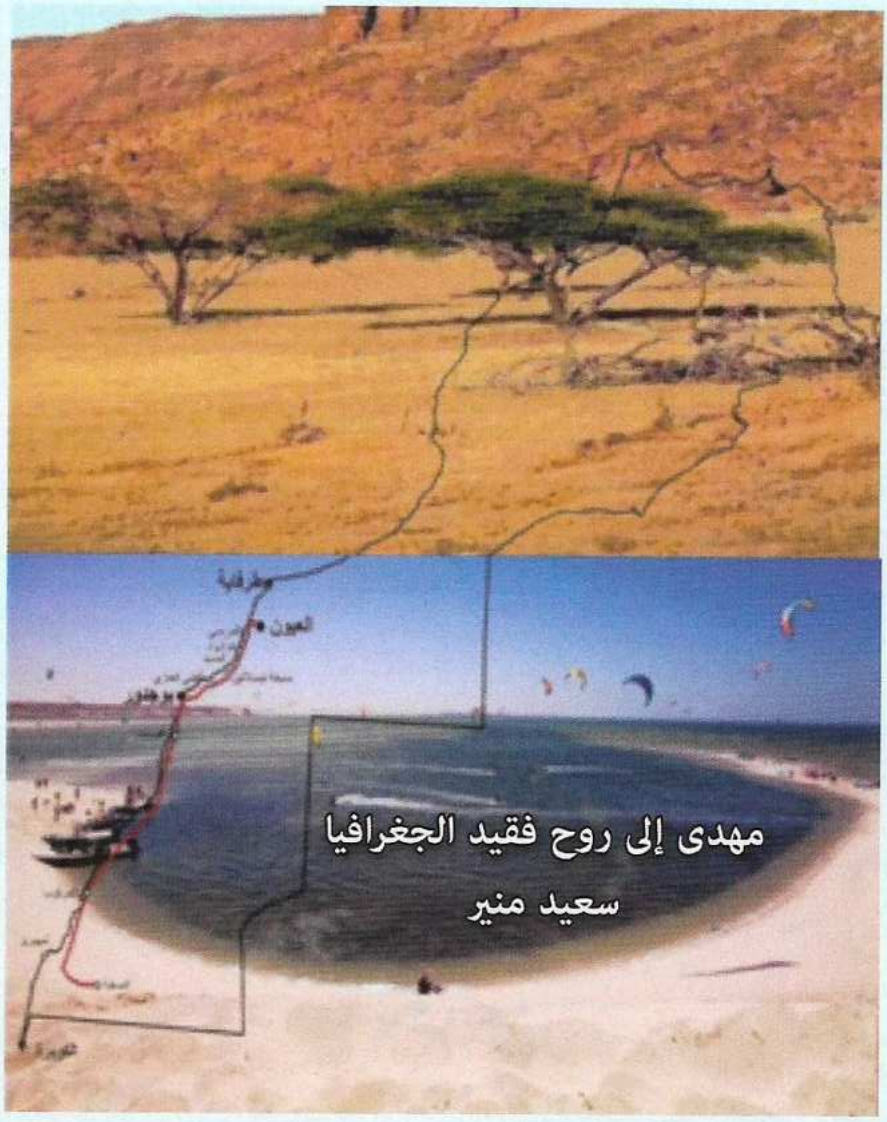

تنسيق:

ذ: عبد الرحيم وطفة و ذ: عبد العزيز فعراس

بمساهمة الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة

2020

لفزازي حوسى
المكتبة الخاصة

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،
سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 202

الصحراء الأطلنتية المغربية
البيئة والمجال وتحديات التنمية
الترابية المستدامة

مهدى إلى روح فقيد الجغرافيا
سعيد منير

- التعبير الخرائطي محمد مخشان
- أعمال السكرتارية خديجة الشرقاوي

تنسيـــق:

ذ:عبد الرحيم وطفة ذ: وعبد العزيز فعراس

بمساهمة الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة

2020

الفهرس

		الصفحات
ANAGEM	إهداء	11
محمد أدرغال،	شكر وتقدير	13
عبد الله العوينة	تقديم	17
عبد الرحيم وطفة	مقدمة عامة	21
المحور الأول	**الأوساط الطبيعية بين التنوع والهشاشة**	31
عبد الرحيم وطفة	الصحراء الأطلنتية المغربية مؤهلات طبيعية كامنة في بيئات ذات حساسية عالية	35
H. ELBELRHITI, M. ADNANI, M. AHMAMOU, L. MASMOUDI	Les mégabarkhanes rouges d'AlghordLahmar (Khnifiss, SO marocain) : les facteurs de rougissement	63
Mohamed Sabir	Les ressources en eau dans les zones Sud du Maroc.	75
Kh. OBDA, I.Obda et Y.Chanyour	Hydrologie des Milieux présahariens et sahariens Marocain: dégradation des hydrosystémes fragiles	105
إدريس شحو	الطلح الصحراوي رمز الصحراء المغربية الأطلنتية	129
ميلود شاكر	الموارد الطبيعية بالأقاليم الجنوبية، طبيعة الاستغلال وآفاق الاستدامة	145
محمد الطيلسان	المغرب وتنمية موارده الطاقية المتجددة والنظيفة في أفق 2030	167
عبد العزيز فعرس	السواحل الصحراوية خصوصيات الموارد الطبيعية ورهانات التنمية	193

المحور الثاني	**التنمية الترابية في الأقاليم الجنوبية في سياق تطلعات رؤية 2030**	221
محمد الأسعد	النموذج التنموي الجديد في الأقاليم الجنوبية بالمغرب	225
محمد آيت حمزة	الموروث الثقافي والتنمية المحلية	245
مصطفى الحمري	التراث الأثري بالصحراء الأطلنتية بين البحث العلمي والبعد التنموي	261
M. Aderghal, A.Ait Moussa et N. Sabir	L'urbanisation en milieu saharien, cas de l'agglomération de Laâyoune	281
محمد الدبدا، محسن بطشي، جمال الكركوري	التدبير الترابي ورهانات التنمية المجالية، حالة إقليم العيون	299
موسى الكرزازي	الدور الجديد للمقاولات في معايير التنمية المستدامة في الأقاليم الجنوبية	317
عبد اللطيف ارويحا محمد محي الدين	المجالات الساحلية الصحراوية بين الهشاشة وإمكانيات التدبير	341
المحور الثالث	**أدوات ووسائل تدبير البيئة والتنمية المستدامة**	363
مصطفى الكتيف وعبد الرحيم وطفة	أهمية البحث العلمي في إنجاح مشاريع التهيئة والتنمية (دراسة الأثر البيئي نموذجاً)	367
سعيد منير	أدوات إعداد التراب والتخطيط الاستراتيجي في خدمة الجهوية المتقدمة	389
رشيدة نافع وعبد الرحيم وطفة	حماية الساحل والتنوع الإحيائي من خلال قراءة في قانون الساحل	401
بويا زايدنا ماء العينين	آليات حماية البيئة والتنمية المستدامة في جهة العيون الساقية الحمراء	423
قاسم النعيمي	استراتيجية التشاور وإشراك الجمعيات البيئية في العمل الجماعي	433
زهرة فعرس	دور المرأة الصحراوية في تدبير الموارد المائية أمام التغيرات المناخية في جهة العيون	445

المحور الرابع	**التكوين والتربية على البيئة**	459
محمد فتوحي	تدبير النفايات الصلبة بالمغرب وبجهة العيون، أي دور للتوعية والتربية والتواصل	463
عبد العزيز فعرس	المجال الصحراوي من الخطاب الجغرافي إلى الخطاب التربوي	477
قاسم النعيمي	بيداغوجية الملاءمة كمقاربة جديدة لتدريس مادة الاجتماعيات	505
عبد الغني المعروفي	التربية على البيئة وإشكالية التحول نحو التنمية	517
المصطفى بلهلالي	مناهج العمل التطبيقي في الجيومورفولوجيا	539
المحور الخامس	**مسار الرحلة**	549
عبد الرحيم وطفة عبد العزيز فعرس عبد الغني المعروفي	مسار المسيرة العلمية البيئية للأقاليم الجنوبية العيون-بوجدور-الداخلة النسخة الثانية من 22-29 أكتوبر 2018 تحت شعار البحث العلمي من أجل تنمية مستدامة بالأقاليم الجنوبية رؤية 2030	553 607

الدور الجديد للمقاولات في إطار معايير التنمية المستدامة (بالتركيز على أمثلة من أقاليمنا الجنوبية)

موسى كرزازي،
أستاذ فخري. كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة محمد الخامس- الرباط
مجموعة البحث حول الأرياف- بمختبر
المجتمعات الترب التاريخ والتراث.

ملخص

يعالج المقال أهمية المقاولة في المجتمع والاقتصاد المغربي وكذا الصعوبات التي تعترضها وسبل تجاوزها، في إطار دورها الجديد المرتبط باحترامها شروط ومعايير التنمية المستدامة. بالتركيز على أمثلة من أقاليمنا الجنوبية. وقد أظهرت فترة اجتياح وباء كورونا كوفيد 19 (مارس-ماي 2020) مدى هشاشة المقاولات المغربية الصغرى وفي منتهى الصغر من جراء التداعيات السلبية لانتشار فيروس كوفيد 19 على مستوى الشغل والإنتاج والتصدير.

في هذا الصدد يتعرض المحور الأول إلى تعريف لمفهوم المقاولة وأهميتها في الاقتصاد المغربي وطبيعتها في المجتمع مع تقديم تفسير سوسيوتاريخي لعدم بزوغ طبقة وسطى حقيقية بالمغرب توازي نظيرتها الأوروبية. ويعالج المحور الثاني، موضوع التنمية المستدامة في علاقتها بالمقاولات المغربية، والدور الجديد المنوط بالمقاولة وخاصة الاستثمار في الإنسان وتدابير عملية لحماية البيئة من خلال أمثلة من الأقاليم الجنوبية. ويختتم المقال بمحور ثالث حول المقاربة التشاركية في إطار الجهوية المتقدمة، والأدوار الطلائعية المنتظرة من النخب المحلية لخلق مقاولات "مواطنة".

وقد اعتمدنا في تحرير المقال على مراجع وبحوث تهم الموضوع ومعطيات رسمية موثوق بها، ومنها تلك الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، إضافة إلى نتائج بحوث وتحاليل موضوعية حول العراقيل التي تقف حجرة عثرة في طريق

مقاولات الشباب، وسبل تطوير المقاولة المغربية بالاستفادة من التجارب العالمية كما هو موضح في لائحة الببليوغرافيا المعتمد عليها. كما استثمرنا زيارتنا للأقاليم الجنوبية والندوة العلمية التي عقدت هناك (أكتوبر 2018) لإغناء المقال بأمثلة ملموسة من هذه الجهات.

الكلمات المفتاحة: مفهوم المقاولة، أهميتها، الاقتصاد المغربي، الطبقة الوسطى، الأقاليم الجنوبية، التنمية المستدامة، المقاربة التشاركية، الشباب المقاول، تداعيات فيروس كورنا على المقاولات، أدوار النخب المحلية، المقاولة المواطنة.

Résumé

L'article aborde l'importance de l'entreprise dans la société et l'économie marocaines, ainsi que les difficultés rencontrées et les moyens de les surmonter, dans le contexte de son nouveau rôle lié au respect des conditions et critères du développement durable. La pandémie de covid19 a démontré une fragilité évidente des PME marocaines (mars-mai 2020)

.À cet égard, le premier axe porte sur la définition du concept d'entreprise, de son importance dans l'économie marocaine et de sa nature dans la société. Nous tentons d'expliquer d'un point de vue sociologique la quasi absence d'une véritable classe moyenne au Maroc, à l'opposé du contexte européen. Le deuxième axe aborde des thématiques relatives au développement durable dans le contexte de l'entreprise marocaine, notamment le rôle de cette dernière en termes d'investissement dans l'être humain et les mesures concrètes de protection de l'environnement. Nous basons notre analyse sur des exemples tirés des régions du sud (visite sur le terrain,octobre 2018.)

Le troisième axe porte sur l'approche participative dans le cadre de la régionalisation avancée et les rôles attendus des élites locales dans la création d'entreprises "citoyennes". Notre article est basé sur des données fiables issues d'institutions officielles telles que le HCP, le CERD, de même que sur la littérature sur l'entrepreneuriat au Maroc dans la perspective d'en assurer le développement en s'inspirant d'exemples issus d'autres pays, et une visite de terrain en octobre 2018 dans les provinces du sud.

Mots-clés: Concept d'entreprise, économie marocaine, classe moyenne, provinces du sud, développement durable, approche participative, jeunes

entrepreneurs, Répercussions de Covid19 sur les entreprises (PME), rôles des élites locales, l'entreprise citoyenne .

Abstract

The article discusses the importance of the company in the Moroccan society and economy, as well as the difficulties encountered and the means to overcomethem, in the context of its new role linked to the respect of the conditions and criteria of sustainable development.

Examples from our southern regions have been highlighted (October, 2018). In this respect, the first axis concerns the definition of theconcept of enterprise and its importance in the Moroccan economy and its nature in society. We try to explain from thesociological point of view,the virtual absence of the emergence of a real middle class in Morocco, such as the case concerning its European counterpart. The second axis addresses the theme of sustainable development in relation to Moroccan companies, the new role of the Moroccan company, first and foremost, investment in the human being, and the concrete measures to be taken to protect the environment. examples from the southern regions. The third axis focuses on the participatory approach in the framework of the advanced region and the roles expected of local elites in the creation of "citizen" companies. Our article is based on reliable data from official institutions such as the HCP, the CERD. We have benefited from some research and analysis results on the obstacles that prevent young people from contracting, and ways to develop the Moroccan contractor to benefit from the global experience of thecompany.

Keywords: Company concept, importance, Moroccan economy, middle class, southern provinces, sustainable development, Covid19, participatory approach, young entrepreneur, local elite roles, corporate citizenship .

1. مفهوم المقاولة وأهميتها في المجتمع والاقتصاد المغربي، وأهم المعوقات

اهتمام الدولة بالمقاولة يعود لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ولكونها كياناً اقتصادياً وبشرياً ومالياً ونظاماً إدارياً وتقنياً تشتغل في محيط متفاعلة معه.وفي الواقع، تشكل المقاولة وحدة الإنتاج في قاعدة البناء الاقتصادي للدول، سواء كانت عمومية أو خصوصية. وهي تعتمد على موارد بشرية تتمثل في الكفاءات واليد العاملة المدربة، وتمتلك موارد مالية ولوجيستيكية مترجمة في رساميل وأدوات عمل وتقنيات ومواد أولية وطاقة. وتتوفر على معارف، وتستخدم برامج لتسريع عملها الإداري ونشاطها الاقتصادي، وتتعامل مع مقاولات أخرى وأسواق.

ويمكن التمييز بين "المقاولة" و"الشركة" في المغرب. فمفهوم المقاولة قانونيا حسب المشرع المغربي، هو "عقد بمقتضاه يلتزم أحد الطرفين بصنع شيء معين في مقابل أجر يلتزم الطرف الآخر بدفعه له"، (الفصل 723 من قانون العقود والالتزامات). وهو يختلف عن مفهوم "الشركة" الذي هو"عقد بمقتضاه يضع شخصان أو أكثر أموالهم أو عملهم أو هما معا لتكون مشتركة بينهم، بقصد تقسيم الربح الذي ينشأ عنها"، (الفصل 982 من قانون العقود والالتزامات).

وتصنف المقاولات على أساس الملكية (تنتمي للقطاع الخاص أو القطاع العام)، والحجم (كبيرة، متوسطة صغيرة، وفي منتهى الصغر) وطبيعة الأنشطة (فلاحية، صناعية، تجارية، خدماتية...). وفي الميدان، تنشط المقاولة إلى جانب الشركات الكبرى، وفق دورة ثلاثية تتلخص في التمويل، والتصنيع والتسويق بغرض تلبية الحاجيات المتنوعة للمجتمعات، عبر إنتاج الخدمات والمنافع للسكان، حسب التخصص في كل القطاعات الاقتصادية. ومن المهام الأولى للمقاولة تقديم تصور شامل للمشروع المقاولاتي قبل الشروع في مراحل الإنجاز والتسويق. فإذا كانت هذه الخاصية متوفرة في المقاولات الغربية، فهي ضعيفة أو منعدمة في المقاولة المغربية. وبصفة عامة فإن المقاولة تخلق فرص الشغل والثروة في عدة مجالات اقتصادية اجتماعية، وتستفيد من الأرباح.

في المغرب تشكل المقاولات في منتهى الصغر والصغرى والمتوسطة أزيد من 95٪ من النسيج الاقتصادي، معظمها ذو طابع عائلي. وهذا يترجم ضعف الاقتصاد المغربي الذي لا يساهم إلا بقيمة مضافة ضعيفة (تشغيل ضعيف) وبنسبة تأطير جد ضعيفة؛ في شبه غياب طبقة وسطى مغربية كان بإمكانها، لو توفرت شروط ولادتها، أن تخلق مقاولات، وترفع مستوى الاستهلاك بفضل قدرتها الشرائية، فتنعش أسواق المقاولة لدخلها المرتفع، وبالتالي تستطيع القيام بدور قاطرة للنمو الاقتصادي ورافعة أساسية للتغيير الاجتماعي. لكن هناك عوامل أخرى مركبة ساهمت في غياب أو ضعف طبقة وسطى، منها على سبيل المثال، سياسة الريع التي تقضي على التنافس الشريف، وطبيعة منظومة التربية والتعليم في كل مراحلها التي لا تؤهل ولا تحفز المتخرج منها على أخذ المبادرة (مثلا مبادرة الإقدام على تأسيس مقاولة)، وضعف البحث العلمي. كل ذلك جعل الاقتصاد المغربي يعاني من الخصاص على مستوى النسيج المقاولاتي ومن ضعف

التنافسية، مقارنة بدول بازغة كتركيا مثلاً أو الصين، لكونه مبني على الريع والمضاربة والربح السريع. ذلك أن رجل الأعمال المغربي لا يشعر بالانتماء إلى طبقة معينة، ولا يحمل مشروعاً مجتمعياً كنظيره البورجوازي الأوربي الذي ناضل واستثمر لانتصار الرأسمالية وقيام الثورة الصناعية (شيكر 2018، ص.47-48).

وقد أظهر تفشي وباء كورونا (كوفيد 19 فترة مارس- يونيه 2020) مدى هشاشة النسيج المقاولاتي المغربي، وأساسا المقاولات الصغرى وفي منتهى الصغر، التي أعلنت عن قرب إفلاس عدد كبير منها، بمجرد انتشار الفيروس. ولم تستطع المقاولة ولو لفترة وجيزة بالاحتفاظ بعمالها وأطرها، لولا الدعم المقدم لها من قبل الدولة بفضل الصندوق الذي أحدث لهذا الغرض لمواجهة جائحة كورنا (كوفيد 19) الذي بلغ ما يزيد عن 32 مليار درهم يونيه 2020، الموجهة لتجهيز القطاع الصحي ودعم الفئات الهشة من اليد العاملة التي توقفت عن الشغل خلال الحجر الصحي بالبلاد (16 مارس- 20 يونيه 2020) والفئات المعوزة العاطلة عن العمل أو التي فقدت مصدر عيشها اليومي نظراً لانتشار الوباء[1].

• المقاولة بالمفهوم العصري والتفسير السسيوتاريخي لعدم بزوغ طبقة وسطي رائدة للتنمية بالمغرب

لا بد من إضافة عنصر أساسي يساهم في ضعف المقاولة المغربية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة، مرتبط بمناخ الأعمال الغير مساعد في أكثر من دولة، أمام تدخل الدول والبيروقراطية المعرقلة لمشاريع الاستثمار على الرغم من الإصلاحات المتكررة، وكل ذلك في ارتباط بآفة الرشوة والزبونية السياسية. فحسب عدد من الدراسات

---

1 - حسب بحث أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول التداعيات السلبية ل" كوفيد 19" على المقاولات المغربية، وأساسا الصغرى والمتوسطة (من مختلف القطاعات الصناعية وقطاع البناء والطاقة والمعادن والصيد البحري والخدمات...)، عبر اختيار عينة مكونة من 4000 مقاولة متنوعة (في الفترة 1-3 أبريل 2020 عبر الهاتف)؛ أكد البحث ما كان لكوفيد19 من تداعيات سلبية كثيرة على أنشطة المقاولات التي توقفت عن العمل اوتقلص نشاطها إلى النصف، ومعه تقلصت فرص التشغيل. وعلى سبيل المثال، فإن ما يزيد عن نصف مجموع المقاولات (57٪) صرح بتوقف نشاطها بصفة مؤقتة أو بشكل دائم، ويهم 142 ألف مقاولة، ثلثيها في منتهى الصغر (72٪)، وربعها صغيرة ومتوسطة (26 ٪)، و(2٪) فقط منها، مقاولات كبرى.وقد لحق الضرر أكثر بقطاع المطاعم والإيواء، ثم بصناعات النسيج والجلد والمعدنية والميكانيكية بالدرجة الثانية، وبقطاع البناء بدرجة ثالثة (بحث المندوبية السامية للتخطيط، حول تداعيات كورونا، ابريل 2020).

ومنها المشار إليها في بعض البحوث الجامعية (سيمون بيير27-28- ; Simon Perin,10 23-24)، تبرز بأن السياسات الاقتصادية التدخلية القوية بالعالم العربي، ومنها تلك الممارسة في المغرب لعدة عقود من الزمن، أدت إلى ضعف السلطة الاقتصادية أمام السلطة السياسية (في ما سمي ب"دار المخزن") وساهمت في غياب بورجوازية وطنية، عكس ما حدث في أوروبا. بل إن ذلك، حد من المبادرة الفردية والمنافسة والتنافسية المشروعة، في دولة تغيب فيها بنيات دولة الحق والقانون ومساواة المواطنين أمام القانون، عكس ما هو عليه الحال بفرنسا أو اسبانيا. وبارتباط مع هذه الأوضاع التي رغم تغيرها الظاهري، لم يحدث تحول في عمق المجتمع وفي عصرنة الدول (المغرب، الجزائر، مصر..) عبر أنظمتها السياسية والاقتصادية؛ بل حتى في نظامها التعليمي والبحث العلمي والابتكار وجامعاتها التي تظل دون المستوى المطلوب، عكس ما حدث ويحدث بعدة بلدان متقدمة وبازغة ونامية (اليابان، كوريا الجنوبية، الصين الشعبية، رواندا، سنغفورة..).

وكان بإمكان هذه الدول النامية، ومنها المغرب، أن تحقق إنجازات في ميدان البحث العلمي، والابتكار والاختراع التكنولوجي لو توفرت الوسائل، وتم الاستثمار في الجامعة المغربية ومخابرها العلمية. فأمام الحاجة الماسة لتجهيزات طبية حيوية، فقد ابتكر مهندسون وخبراء مغاربة برزوا في فترة اجتياح المغرب لجائحة كورونا (مارس-يونيه 2020) وفي وقت وجيز، أجهزة التنفس الاصطناعي كاختراع مغربي صرف (مصنوع بالمغرب)، ولبت المصانع المغربية حاجيات البلاد من الكمامات بل تم تصدير الفائض المصنع إلى الخارج، ووفرت مخابر جامعية محلولات تعقيمية ضد الفيروس... ومن هنا تبدو عبقرية الباحث والعالم المغربي عند توفر الوسائل والإرادة السياسية.

ولكن، لإحداث تطور بالبلاد ورخاء عيش للسكان، لابد من تصفية البيئة العامة بالبلاد من كل الملوثات، وتحرير الطاقات البشرية المعطلة حالياً، لإنجاح مسلسل التنمية البشرية والمستدامة، وذلك، بمعالجة جذرية لإشكالية الرشوة والزبونية المرافقة لها المتفشية كظاهرة اجتماعية منتشرة ويصعب اجتثاثها، سواء في الأوساط السياسية أو الأوساط الاقتصادية بالبلدان العربية بما فيها المغرب. بل أصبحت تشكل خطراً كابحاً للنمو وللتنمية، ومزعجاً ومنفراً لرجال ونساء الأعمال المشتغلة في أوساط الأعمال الاقتصادية أمام إدارة بيروقراطية، ودول تدخلية تعيش على اقتصاد الريع،

وحكم القبيلة والعشيرة أو العائلة. ففي غياب ديموقراطية في أنظمة الحكم وشفافية في التدبير، تغدو الدولة المحكومة من هذه الفئات الاجتماعية المسيطرة على السلطة السياسية والاقتصاد، هي الوحيدة التي توزع الريع في غياب مبادرات التصنيع ... (البترول والغاز الطبيعي في الدول العربية وشمال إفريقيا..). وبالنسبة للمغرب الذي ساد فيه نظام "مخزني" قبل الحماية، فإنه بعد الاستقلال ساهم في تكوين "بوجوازية" الدولة، بفضل القطاع العام، وقاعدته مختلف القطاعات المنتجة من فوسفاط ومعادن ومؤسسات عامة...جعل ثروة البلاد غير موزعة بشكل منصف لكل الفئات الاجتماعية، مما يزيد في هشاشة المجتمع ومقاولاته الصغيرة وفي منتهى الصغر.

فقد كشف وباء كوفيد19 (ماي – يونيه 2020) بأن حوالي 20 مليون مواطن مغربي في وضع الهشاشة والفقر، ومحتاج إلى مساعدة من الدولة ومن المجتمع المدني لضمان استمرار حياتهم البسيطة. هذا التشخيص للأوضاع المجتمعية ولاقتصاديات البلاد ونسيج مقاولاته التي يغلب عليها الهشاشة، هو ما وجب مراعاته عند تحضير ما سمي ب"النموذج التنموي" للبلاد لتغيير الأوضاع في اتجاه تنموي حقيقي.

ولذا فقد استعمل عدد من الاقتصاديين المغاربة مفهوم "رأسمالية الدولة" في هذه التجارب باعتبارها تعتمد على قطاع عام، رغم ادعائها بأنها دولة ليبرالية؛ ثم إنها لا تدبر الاقتصاد والمجتمع وفق قواعد الليبرالية والرأسمالية المعروفة (تشجيع المبادرة الفردية، والتنافسية، وتقديس الملكية الفردية ...)، بل هي قطاع يعمل في صالح إثراء أقلية من الأفراد "بوجوازية الدولة" مرتبطة بمربع الحاكمين بها، والدائرة المتعاملة معهم، وبالرأسمال الأجنبي[2]. هذه البورجوازية مركبة من عدة فئات بورجوازية زراعية، صناعية تجارية تقنوبروقرطية تعيش على "اصطياد" الفرص (ما يطلق عليه المغاربة "الهموز")، وتنتعش من ريع الدولة وإمكانياتها؛ وهي بالتالي عاجزة أو غير قادرة على القيام بأدوارها الاقتصادية التي تعتمد المجازفة كقيامها بمسلسل التصنيع

2 – راجع في هذا المضمار كتابات عدد من الاقتصاديين المغاربة خلال فترة الستينات والسبعينات والثمانينيات عن طبيعة الدولة المغربية ومنهم عزيز بلال في اطروحته المنشورة حول الاستثمارات الأجنبية بالمغرب (1964)، والتنمية والعوامل الغير اقتصادية (1980)؛ شيكر (2015) وأطروحة دكتوراه الباحث إدريس بنعلي وكتاباته حول الموضوع؛ وإسهامات الحبيب المالكي-El-Malki Habib, Trente ans d'économie marocaine 1960 1990, CNRS, Paris, 1989,

كمنظومة كاملة، من تجويد التعليم وتطوير البحث العلمي، إلى الاختراع والابتكار المغربي الأصيل، إضافة إلى أدوارها الاجتماعية لتحريرها من قيود الدولة.

وعلى هذا الأساس، يبدو خفوت إشعاع المستثمر المغربي والمقاول في ميدان الإبداع والاختراع والابتكار عند مقارنته بالمستثمر الأوروبي (الألماني، والياباني، الكوري الجنوبي، والصيني)؛ وبالتالي، يصعب إدراج مفهوم البورجوازيات المقاولاتية الغربية (اليابانية، الأوربية والأمريكية) على تجارب البورجوازيات المغربية والعربية المكبلة بأنظمة سياسية واقتصادية في بيئة غير مواتية لازدهار"المقاولة" بالمعنى العصري الذي أضيف إليه البعد البيئي في إطار التنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا يمكن وضع كل المقاولين في سلة واحدة، كل ما هنالك، يسجل ولاءهم للدولة (سواء كانوا مقاولين أو رجال الأعمال) مقابل رعاية الدولة لمصالحهم، التي أصبحت تشجع القطاع الخاص. ويدخل في هذا الدعم والمساندة مختلف الإجراءات التي قامت بها الدولة لخدمة القطاع الخاص؛ منها سياسية المغربة والخوصصة، والشراكة بين القطاع الخاص والعام، واستفادة القطاع الخاص من صفقات الدولة ومن عدة امتيازات ومنها الإعفاءات الضريبية (كبار ملاكي الآراضي)، الريع العقاري والسياسي (تفويت معظم الأراضي المسترجعة) (نجيب أقصبي، 2017) .

ويمثل تنظيم المقاولين ورجال الأعمال المغاربة "الاتحاد العام لمقاولات المغرب"، المؤسس أواسط التسعينات (1994) والذي أصبح يضم 90.000 عضو مباشر ومنخرط، يشتغل من خلال 52 مجلس أعمال (سنة 2019). ويسهر هذا التنظيم على ضمان مناخ اقتصادي ملائم لتنمية المقاولات، وإنعاش وتشجيع وضع سيادة تنموية للمقاولة. كما يلتزم بتحسين مناخ الأعمال والاستثمار على الصعيد الدولي. وقد تأسست نواته الأولى يوم 20 أكتوبر 1947 تحت اسم "الاتحاد العام للباطرونا بالمغرب". وقد تغير اسمه عدة مرات إلى أن استقر كتنظيم عصري في اسمه الحالي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تثمين المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (http://www.cgem.ma/fr/cgem).

ورغم الأهمية التي كانت تعلق على القطاع الخاص المغربي واقتصاد السوق، فقد بينت تجربة محنة كورونا (2020) بأن جهاز الدولة بأدواته الأمنية (الأمن الوطني

والدرك والجيش) والمرافق الصحية (الأطر الطبية والإدارية كجيش أبيض في المستشفيات العمومية، وقطاع النظافة) والمرافق التعليمية (المدرسة العمومية والجامعة ومخابرها بأساتذتها وأطرها الإدارية) وفئات مجتمعية أخرى هي التي تصدرت المشهد في جبهة المعركة ضد فيروس كورونا ووباء كوفيد 19. ولذا فإن استشراف المستقبل، يعول بالدرجة الأولى على مقومات الدولة المغربية القوية بمؤسساتها الديموقراطية واقتصادياتها المعتمدة على التصنيع، وعدالتها الاجتماعية والمجالية. وهي البيئة السليمة لإنعاش المقاولات المغربية على أرضية صلبة.

2. التنمية المستدامة في علاقتها بالمقاولات المغربية

برز اهتمام الدولة بحماية البيئة والتنمية المستدامة من خلال إصدار ميثاق وطني. ويهدف قانون-الإطار رقم 99.12 الذي هو بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة (20 مارس 2014): كما ورد في (المادة 1) تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي والموروث الثقافي والمحافظة عليها والوقاية من التلوثات ومكافحتها؛ وإدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية القطاعية واعتماد استرتيجية وطنية للتنمية المستدامة ؛ وتحديد التزامات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وشركات الدولة والمقاولات الخاصة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وحسب التعريف الرسمي، "يراد بالتنمية المستدامة في هذا القانون- الإطار، مقاربة للتنمية ترتكز على عدم الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية، والتي تهدف إلى الاستجابة لحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة في هذا المجال" (المادة 9 من الميثاق).

وأصبح الوعي بالبعد البيئي والتنمية المستدامة قويا منذ مطلع الألفية الثالثة، تجسد في قمة الأطراف الذي احتضنته مدينة مراكش، لما اعتبرت الدولة "المقاولة المغربية"، فاعلاً أساسياً لتحقيق بدائل "التخفيف" من تداعيات التغيرات المناخية، وجعلها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية والمستدامة (كوب Cop 22 بمراكش 2016). منها الاستثمار في مجال معالجة مياه الصرف الصحي بالعالم القروي، وابتكار حلول فعالة لتدبير النفايات (خاصة الصناعية والطبية) بالعالم الحضري.

كما أن البحث العلمي يعتبر دعامة رئيسية في خدمة التنمية المستدامة. وفق ما ورد في بنود الميثاق"تقوم الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وشركات الدولة والمقاولات الخاصة بتشجيع وتمويل إعداد برامج بحث / تنمية في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وتوجه هذه البرامج على الخصوص، نحو الابتكار العلمي في ميادين تكنولوجيا الإنتاج النظيف، واختراع آليات أو طرق عملية وفعالة تساعد على الحفاظ على البيئة واقتصاد الموارد، وإحداث مناصب شغل جديدة تستجيب لحاجيات المهن البيئية والتنمية المستدامة "(المادة 18 من الميثاق).

في هذا الصدد، نشير إلى تنامي دورالتكنولوجيات الجديدة في العالم المتقدم نظرا للتقدم النوعي الحاصل فيها وخاصة في ميدان الإعلام والاتصال والذكاء الصناعي والتقنيات الفضائية (تقرير المغرب الممكن، ص.244). وهو تحدي مطروح، على المقاولة المغربية رفعه عبر استراتيجية الخلق والإبداع والابتكار في المجالات الجديدة، لضمان التحاق المغرب بالبلدان التي بلغت مصاف مجتمعات واقتصاد المعرفة، أو هي في مرحلة الانتقال إليها؛ ومنها بلدان بازغة كالصين والهند وكوريا الجنوبية وسنغفورة. هذا التحدي مرتبط بالاستعداد لمواجهة رهانات العولمة بتكوين جيل من الموارد البشرية مؤهلة قادرة على مواجهة تحدي التنافسية، وكذا الاستثمار في الانتقال التدريجي لاقتصاد العالم القروي وعصرنته وتحديثه، عبر دعم وتطوير مراكزه القروية والمراكز الحضرية الصغرى المهيكلة للمجال القروي (كرزازي موسى، 2010). ولا بد من استفادة المقاولة المغربية عبر الاحتكاك بالرأسمال الأجنبي والمقاولين الأجانب وخاصة الذين لهم خبرة في ميادين معينة (كالصيد البحري وتكنولوجيا المعلومات) كالصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا، إلى جانب الشركاء التقليديين، عبر الشراكة وتكوين مقاولات مشتركة. وهذا ما سيساهم في إرساء نظام الحكامة ويقوي قدرات الموارد البشرية المغربية في إطار المقاولات المشتركة. ويمكن تقديم تجربة معمل السيارات لشركة رونو-نيسان بميناء طنجة المتوسط كنموذج حيث يسعى لتحقيق المعمل "النظيف"، حيث ينتج فعلا، جزء مما يستهلكه من طاقة نظيفة من خلال تدوير الطاقة لاستخدامها في المصنع نفسه[3].

---

3 - معلومات مستقاة من زيارة ميدانية حديثة لفريق من الطلبة المهندسين بالمدرسة المحمدية بالرباط لمعمل رونو-نسان بطنجة المتوسط (عن الأستاذة الباحثة لمياء كرزازي).

• **الدور الجديد المنوط بالمقاولة: الاستثمار في الإنسان وتدابير عملية لحماية البيئة، (أمثلة من الأقاليم الجنوبية)**

من خلال فحص وزيارة المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز بالمغرب، ومنها تلك الواقعة في الأقاليم الجنوبية[4]، يظهر بشكل لافت، تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية لمكافحة كل أشكال تبذير الطاقة، منها مشاريع مهيكلة لإنتاج الطاقة النظيفة المتجددة من مصادر طاقة ريحية وشمسية ومائية بالشمال والجنوب، تستثمر فيها بلدان وشركات متنوعة (مثال محطات توليد الطاقة الشمسية بورزازات، والأقاليم الجنوبية). وتتمتع الجهات في أقاليمنا الجنوبية بموقع يسمح لها بالتحول إلى أقطاب لإنتاج الطاقة المتجددة وخاصة الريحية والشمسية، والاستثمار فيها لإنتاج الطاقة النظيفة بمنطقة طرفاية والعيون وبوجدور والداخلة. وعلى الميدان، فقد وظفت الدولة المغربية استثمارات عظمى في إنتاج الطاقة المتجددة، في الجهات الجنوبية، وباقي الجهات الأخرى (بورزازات، الريف). ونشير كذلك إلى اعتماد نظام قانوني خاص يهدف إلى حماية التربة من كل أشكال التدهور والتلوث وإلى تكريس تخصيص الأراضي حسب الاستعمال الذي يناسب خصائصها، مع تدعيم الوسائل المخصصة لمحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي ولاسيما في مناطق الواحات والسهوب، وتدعيم الوسائل المخصصة لمحاربة تلوث الهواء والتكيف مع التغيرات المناخية" تطبيقا لما هو وراد في (المادة 7 من الميثاق) (راجع الصورة بالملحق : الحزام الأخضر بمدخل مدينة العيون / اكتوبر 2018).

ويتمثل "مبدأ المشاركة" في التشجيع والتحفيز على المشاركة الفعلية للمقاولات وجمعيات المجتمع المدني والسكان في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات

---

4 – تم تسجيل عدة ملاحظات ميدانية لإغناء مقالنا هذا، بفضل رحلة دراسية وندوة علمية في إطار مسيرة علمية بيئية لأقاليمنا الجنوبية "العيون بوجدور الداخلة" من 22 إلى 28 أكتوبر 2018 من تنظيم الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة وتعاون مع كتابة الدولة في البيئة وفعاليات المجتمع المدني بجهتي العيون الساقية الحمراء والداخلة بوجدور؛ منهازيارة الحزام الأخضر بالمدخل الشمالي لمدينة العيون (جهة العيون الساقية الحمراء) كما هو بارز في الصورة التذكارية بالملحق. كما استفدنا ميدانيا من التعرف على عدة تطورات خلال رحلة دراسية إلى جهة درعة تافلالت 2017، نظمت من قبل جمعية منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية بشراكة مع شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط، وتنسيق مع الجهة المذكورة.

والاستراتيجيات والبرامج والمخططات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة" كما هو وارد في (المادة 2 من الميثاق).

وقد لاحظ تقرير النموذج الجديد للتنمية بأقاليمنا الجنوبية، ضعف القطاع الخاص والمبادرة الخاصة، الذي قد يفسر بالتدخل الحاسم الذي قامت به وتقوم به الدولة لوضع البنيات التحتية، وكمشغل ومستثمر أول في هذه الجهات التي عرفت نمواً وتنمية ملحوظة خلال العقود الأخيرة (1975-2020)، انمحى معها طابع الإهمال الذي خلفه الاستعمار بها (نمط الترحال، والخيام، وضعف التعليم والصحة وتخلف الإعداد والتهيئة والعمران).

ولتكملة ما أنجزته الدولة من أوراش كبرى بالأقاليم الجنوبية، وجب على المقاولة الخاصة، وهذا من أدورها الجديدة، أن تبادر وتساهم بنجاعة في مسلسل حماية البيئة والتخفيف من التدهور في إطار الاستدامة، وأساسا فيما يخص اقتصاد استهلاك الماء لندرته (سيادة الجفاف)، ومواجهة ما يحصل بالساحل الذي تتركز عليه الأنشطة والتعمير والكثافة السكانية المرتفعة للتخفيف منها، ونوع من سوء استعمال المجال وعدم احترام وثائق التعمير، عبر البناء العشوائي في عدة مدن، وما يحدثه ذلك من تلوث في بعض المناطق، ومنها خليج وادي الذهب الذي يتعرض للتدهور.

وإذا كانت المقاولة تقوم بأدوار متكاملة: انطلاقاً من التصور للمشروع، والتمويل، والتصنيع إلى التسويق، وجب تشجيعها لتحويل "الاقتصاد الغير مهيكل" و"السري"، إلى "اقتصاد منظم ومهيكل" مفيد للدولة (كمورد للضرائب)، وتحسين ظروف عمل وشروط عيش العاملين، ومنها الانخراط في أنظمة التقاعد والخدمات الاجتماعية كالتغطية الصحية.. من هنا يمكن الدخول في مرحلة جديدة كدور جديد للمقاولة المغربية، لتلتحق بركب المقاولات العصرية التي قطعت أشواطاً في هذا المسار.

إن أساس المقاولة ونجاحها مرتكز ومرتبط بشروط أساسية وجب توفرها منها : دعم تعليم وتكوين الشباب علميا ومهنيا وتكنولوجيا، وربط جسر التعليم بفرص الشغل أولا؛ وتدريبه على العمل وتشغيله وتنمية قدراته وتجديد تكوينه المستمر داخل وخارج المقاولة؛ واختيار الموارد البشرية والمتميزة لتشغيلها وفق معايير موضوعية، وفي

مقدمتها معايير الجودة والتفوق والابتكار والإبداع في إطار حكامة جيدة. ولا بد من توفير ظروف عمل ملائمة للعصر، وضمان حقوق العاملين داخل المقاولة، وفي عيشهم ببيئة سليمة. ولن تكتمل الصورة إلا برعاية المقاولة المواطنة.

فالمقاولة المواطنة هي التي تؤدي واجباتها نحو العاملين بها: أجور وفق مؤهلات ومهارات ومهام ومردودية أطرها ومستخدميها وعمالها. وتؤدي الضرائب، وتصرح بالأرباح بدون تملص ضريبي أو ادعاء الإفلاس للتخلص من العمال والموظفين (الإفلاس المصطنع بغرض التسريح). كما تقوم بإشراك العاملين في رأسمال المقاولة عبر بيع الأسهم للمشتغلين فيها لإشعارهم بتملكها. ولن يتم ضمان ودوام استمرار وجودها إلا عبر التشاور المستمر مع مكوناتها. وكما يحدث في دول راقية، فإن المنظومة تقتضي توزيع فوائد وريع المقاولة على أعضائها، وفق حجم المساهمة بالأسهم، والنجاعة الاقتصادية والمردودية.

ولذا فإن للمقاولة مسؤوليات تجاه المجتمع تتلخص كما ورد على لسان ناطقها الرسمي (الاتحاد العام لمقاولات المغرب La CGEM)[5] أن المقاولة "تعتمد على أربعة ركائز: مسؤوليات اقتصادية باعتبارها مكانا لإنتاج الثروة، واجتماعية تتفتح في إطارها الموارد البشرية، وثقافية واجتماعية لكونها وجدت لمحاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي وتدهور البيئة؛ إضافة إلى المسؤوليات الدولية..". وحدد هذا التنظيم، كناطق رسمي باسم القطاع الخاص للمقاولين المغاربة (تجار، رجال ونساء أعمال، وصناعيين....)، ثلاث مهام رئيسية للاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال مذكرة داخلية رفعت إلى

---

5 - Simon PERRIN

راجع في هذا الصدد الموقع الإلكتروني : تصور المقاولة في عهد رئيسها الحجوجي صفحة 94 – الهامش 252.

"Cette citoyenneté se déclinerait autour de quatre types de responsabilité de l'entreprise vis-à-vis de la société : des responsabilités économiques (l'entreprise comme lieu de production des richesses), sociales (l'entreprise comme lieu d'épanouissement des hommes), culturelles et sociales (l'entreprise pour lutter contre le chômage, l'exclusion sociale, la dégradation de l'environnement, etc.), et enfin internationales ; cf. notamment le site de la CGEM <www.cgem.org ."<Voir p.99(Simon PERRIN) /Cf. (note interne de la CGEM, «Stratégie et plan d'action », la CGEM, 1998) : synthèse de ce mémorandum in CATUSSE Myriam, «La Confédération généraledes entreprises du Maroc : aléas de l'institutionnalisation », Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXVII, 1998. op. cit., pp. 266-267.

موقع الاتحاد العام للاتحاد العام لمقاولات المغرب http://www.cgem.ma/fr/cgem

حكومة التناوب حول الاستراتيجية وبرنامج العمل الذي يتبناه هذا التنظيم (1998)"Stratégie et plan d'action, de la CGEM"، فهو المحاور الرسمي تجاه السلطات العمومية والفرقاء الاجتماعيين (نقابات) وأمام المؤسسات الدولية باسم مقاولات المغرب باعتباره المحاور المعتمد من قبل القطاع الخاص. كما أنه يقوم بمهمة منشط ثقافي مبدع لمفاهيم جديدة تتماشى مع العصر (المقاولة المواطنة)، والدعوة لها في الفضاءات العمومية؛ وتتمثل المهمة الثالثة في كونه يظل المبادر لعقد شراكات وجلب الاستثمار الأجنبي، وخاصة من أوربا.

وعلى الرغم من البطء والرتابة التي تطبع الإدارة المغربية، فقد وضع مشروع قانون الاستثمار (ميثاق الاستثمار) الذي سيعوض قانون الاستثمار السابق المعمول به منذ سنة 1995. ويتضمن مشروع الميثاق الجديد[6] الذي وضع لدي إلى الأمانة العامة للحكومة الحالية (يناير 2019)، بنودا مشجعة ومسهلة للاستثمار، مع تقديم عدة امتيازات للمقاولات الصغرى والمتوسطة وخاصة منها الحديثة التأسيس التي ستعفى خلال خمس سنوات من الضريبة على الشركات (IS)، وتخصص منطقة حرة في كل جهة، لفائدة المقاولات الكبرى المصدرة، مع الاعتراف بالوضع القانوني للمصدر غير المباشر لفائدة مناولي المجموعات الكبرى للمصدرين، وتقديم دعم متنوع للمستثمرين في الجهات الأقل حظا لتنشيط الاستثمار الصناعي وتحقيق التنمية الترابية بها، تحقيقاً لنوع من التوازن. كما صدر أيضا ميثاق جديد حول اللاتمركز الإداري بالجريدة الرسيمة في نهاية 2018 (الجريدة الرسمية 27 دجنبر 2018) (La charte de la déconcentration administrative). وهو إصلاح إداري يهدف إلى مصاحبة ورش الجهوية المتقدمة وتسهيل تقديم الخدمات المتنوعة للساكنة في عين المكان، بدل التنقل نحو المركز. وبفضل تطبيق الميثاق الإداري الجديد عبر تفويض السلطات والمهام الإدارية من المركز إلى الجهات فيما يطلق عليه "إلتقائية السياسات العمومية" التي ستستقطب وتشجع المستثمرين في مختلف الجهات (La vie éco. Jan 2019)، إذا توفر مناخ سليم للأعمال، بدون تشويش على الراغبين في الاستثمار. ولابد من تحقيق مبدأ التعاقد بين الدولة والجهات، مما يسهل معه التتبع والتقييم والمحاسبة.

---

6 – وضع مشروع ميثاق الاستثمار من قبل وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بالمغرب (نهاية 2018).

ولن ينجح أي نموذج تنموي في غيبة ضمان مشاركة السكان وتبنيهم للمشروع التنموي بحماس وثقتهم به لإنجاحه. وهو ما يتطلب تمريناً ديموقراطياً يتجاوز منهجية النظام التقليدي، حتى يثق الفاعلون المحليون والمستثمرون الأجانب في سيادة القانون بدون تدخلات غامضة من هذه الجهة أو تلك. وهذا يعني القطع مع سياسة الريع التي سادت ردها من الزمن، لتحرير المبادرة الخاصة في إطار استثمار منتج للثروة، وخلق فرص الشغل في احترام تام لقواعد المنافسة الشريفة كأساس لبناء المقاولة الوطنية القوية.

على هذا الأساس، وجب أن تكون التنمية البشرية والمستدامة هدف المقاولة. ذلك، أن الإنتاج والمردودية الاقتصادية وتشغيل المواطن ليس غاية في حد ذاته، بل هدف ونتيجة، في آن واحد. كما أن الاستدامة شرط أساسي لتحقيق تنمية بشرية لخدمة الإنسان، تتمثل في صون البيئة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال: حاضراً ومستقبلاً، بدون هدر أو إسراف أو تدمير إرادي أو لا إرادي. ومن هنا فإن قياس نجاح المقاولة بالمفهوم الجديد، مرتبط بمدى تحقيق هذه الأهداف والاستراتيجية لتنعكس إيجابيا على المجتمع (أفرادا وجماعة) والبلد ككل.

• اهتمام ورعاية خاصة للمقاولة في أقاليمنا الجنوبية (المقاولة المواطنة)

بعد استرجاع أقاليمنا الجنوبية سنة 1975، حدثت خلال العقود الأخيرة، قفزة نوعية على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الاقتصادية (موانئ، مطارات، طرق...)؛ والاجتماعية (مستشفيات-مراكز ثقافية). ورغم أهميتها بالعيون وبوجدور والداخلة، فهي غير كافية كمقياس للتنمية.

فلا بد من تشجيع خلق مقاولات جديدة بالمفهوم الصحيح للكلمة، بأقاليمنا الجنوبية. فقد أصبح هذا النوع من المقاولات ضرورة ملحة متلازمة مع تفتح المغرب على العمق الإفريقي (بوابة إفريقيا). ويتم ذلك بإعطاء نفس الحظوظ والفرص لانطلاق مقاولات مواطنة يدبرها شباب ونساء المنطقة: مقاولات في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات. في هذا الصدد، فإن تشغيل الشباب والقضاء على البطالة يعتبر مقياسا لنجاح المقاولة. وهذا يقتضي ضرورة تبسيط المساطر الإدارية، ومواكبة المقاولات الصغرى، وضمان تمويلها خاصة تلك التي يخلقها الشباب. فمعظم

المقاولات الصغرى تخشى من ثقل الضرائب ومن الوسطاء، يضاف إلى جهلها أحيانا بالقوانين والامتيازات التي يمنحها لها القانون، في غياب مواكبة ورعاية.

ولا شك أن للأقاليم الجنوبية موقعا استراتيجيا وجب استثماره عبر ربط المنطقة الجنوبية، وخاصة الجهات الثلاث، بالعمق الإفريقي براً وبحراً وجواً، لتسهيل التبادل التجاري والسياحي وحركة تنقل الأشخاص ونقل البضائع والاستثمار في هذه البلدان التي انفتح عليها المغرب خلال العقد الأخير، وربط معها أزيد من ألف اتفاقية شراكة وتعاون في ميادين استراتيجية وتنموية (نجيريا، السنغال، ساحل العاج، رواندا..إثيوبيا.).

ومن هنا تلح الضرورة على قيام الدولة بتدابير عملية لتشجيع المقاولات الصديقة للبيئة في الأقاليم الجنوبية؛ ومنها تلك التي تشتغل على إنتاج واستعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية لمكافحة كل أشكال تبذير الطاقة. وكمثال، تلك التي تستثمر في مصادر الطاقة الشمسية والريحية والمائية. ويمكن خلق مدن "إيكولجية" تعتمد الطاقة النظيفة مصدرا لها في كل القطاعات، بما فيه قطاع النقل والصناعة واستهلاك الطاقة المنزلية. كما تطرح ضرورة المحافظة على الموارد المائية التي تعرف استغلالاً مفرطاً لا يتماشى مع مناطق هشة صحروية، تعاني من ندرة الماء. ومن هنا يمكن للقطاع الخاص، وخاصة المقاولة، الاستثمار في مشاريع تحلية ماء البحر، لتنويع استغلاله في مختلف الاستعمالات الصناعية والخدماتية. مع تطبيق النظام القانوني الذي يهدف إلى حماية البيئة وتدعيم الوسائل المخصصة لمحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي (حماية الواحات من الترمل، والراحة البيولوجية للثروة السمكية)، وتدعيم الوسائل المخصصة لمحاربة تلوث الهواء والتكيف مع "التغيرات المناخية" كما تنص على ذلك (المادة 7) من الميثاق.

فالمقاولة المواطنة من هذا الصنف في حاجة إلى دعم مادي ومعنوي، وتسهيلات إدارية وقروض بشروط حد أدنى للفوائد. وهنا وجب تحفيز وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، والأبناك على تمويل مشاريعها، والذي لا يقل دوره عن دور الدولة في التمويل. ومن الأولويات تشجيع مقاولات الشباب المقدام والمبتكر كضرورة ملحة، عبر خلق صندوق الدعم لضمان احتضانهم ومواكبتهم لإنجاح مسلسل بناء

المقاولة، من التأسيس إلى مرحلة الإنتاج والتسويق. مع إعطاء الأولوية في الدعم لمقاولات المرأة والشباب المستثمر في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاونيات والوداديات، والمقاولات الصغرى والمتوسطة). وحسب بعض التقارير عن هجرة العقول، فإن المغرب يفقد سنويا 600 مهندساً متخصصاً في الإعلاميات، يغادرون البلاد في اتجاه دول أجنبية (كندا، أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) لكونها تحتضنهم وتوفر لهم شروط عمل أفضل وبيئة سليمة لتطوير مهاراتهم وشخصياتهم وتكوينهم المستمر (Lavie éco. 2019). وهي خسارة كبيرة للمغرب الذي يحتاج إلى كل هذه الطاقات التي تكونت بالمغرب، وهاجرت إلى الخارج.

وقد بينت التجربة أهمية العلماء المغاربة والمخترعين المستقرين بدول أجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية، ومنه العالم المغربي الساهر على تحضير اكتشاف لقاح مضاد لفيروس كورونا بهذا البلد. إضافة إلى علماء مغاربة آخرين، لهم مكانة عالية في الابتكار والاختراع البيولوجي والصحي وغزو الفضاء[7].

3. المقاربة التشاركية في إطار جهوية متقدمة، وأدوار طلائعية منتظرة من النخب لخلق مقاولات بأدوار جديدة.

لا بد من تجاوز مفهوم المقاولة بالمعنى المركب في الاقتصاد المغربي الخاضع للمنطق الممتلكاتي، حيث يتحكم فيها عادة الرأسمال كمالك "شرعي"، عوض المنطق المقاولاتي، مما يجعلها مجالا للمضاربة يتحكم في تعاملها الهاجس التجاري، وتصبح حلبة للتوتر نتيجة الصراع مع العمل والتنافر مع ممثلي العمال. فاستراتيجيات المواجهة بين الفرقاء الاجتماعيين يفضى دوما إلى توازنات غير مرضية، وهذا لا يساعد على توافق اجتماعي ايجابي وحوار بناء، ولا بناء نموذج اجتماعي اقتصادي يعتمد مبدأ التوافق الاجتماعي بين الرأسمال العمل، وهو جوهر قوة المقاولة كفاعل اجتماعي-

---

7 - في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عالم مرموق من أصل مغربي هو الباحث الدولي "منصف السلاوي" الذي استقبل من طرف رئيس الولايات المتحدة في ظروف ازمة وباء كورونا (كوفيد 19) بالبيت الأبيض (ماي 2020)، وتعهد أمام وسائل الإعلام الدولية بواشنطن باختراع هذا اللقاح قريبا لفائدة البشرية جمعاء. وهناك علماء بارزون بكوريا الجنوبية وفرنسا...وجب استثمارخبراتهم العلمية لخدمة البحث العلمي والتكنولوجي ببلادنا، خاصة وأنهم مستعدون لدعم الجامعات المغربية ومخابرها، وعبروا عنها غير ما مرة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي المغربي.

اقتصادي شفاف قادر على تدبير التناقضات الاجتماعية عبر التعاون بدل التنافر، وحل المنازعات بالحوار الاجتماعي والسياسي والثقافي بدل التصادم، وهو ما يضمن الاستمرار والرعاية للمقاولة المواطنة (كما هو الحال في المقاولة الألمانية). وفي العصر الحالي، لم تعد المقاولة محمية للرأسمال، بل تم فصل الرأسمال كمالك شرعي للمقاولة وأصبحت شأناً اجتماعياً في المجتمعات التي توفقت في بناء نماذج اجتماعية اقتصادية للتنمية على أساس التعاون في إطار التوافق الإيجابي، التي تخدم نتائجها مصالح كل الأطراف المعنية (شيكر محمد، 2015، ص.183-185؛ تقرير المغرب الممكن ص.238).

في هذا الصدد وجب التذكير بتفعيل بنود دستور 2011، والجهوية المتقدمة التي تسمح بالاعتماد على إشراك السكان بأقاليمنا الجنوبية فيما يسمى بالمقاربة التشاركية بين الدولة ومنتخبي الجهات الثلاث (اللامركزية، اللاتركيز)؛ تمهيدا لتطبيق الحكم الذاتي في إطار السيادة والوحدة الوطنية المغربية بالأقاليم الجنوبية. كما أن تشجيع الفتاة والمرأة الصحراوية وفئات الشباب، وفي مقدمتهم الأطر العاطلة وأساساً حاملي الشهادات على تأسيس مقاولات، هي أولوية في الجهات الثلاث، وجب أن تحظى بالدعم المادي والمعنوي والمواكبة، إلى حين إدماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد من بذل مجهودات خاصة لإدماج الاقتصاد غير المهيكل في بنية الاقتصاد المنظم، للتخفيف من حدة التهريب المضر بالمقاولات جهوياً ووطنياً وخلق الثروة وفرص الشغل للقضاء على آفة البطالة.

من هنا تدعو الضرورة بناء قاعدة صلبة يبنى عليها الاقتصاد، في مقدمتها تجديد النخب في أقاليمنا الجنوبية على أساس معايير الكفاءة والجودة في التكوين والمردودية. وستكون فرصة سانحة لتطوير المجال والعقليات، بعيدا عن التعصب القبلي والعرقي والجهوي في الألفية الثالثة. ويقتضي هذا التغلب على بعض التقاليد والعادات القديمة التي تتنافى مع العصر، والاعتماد على معايير عصرية موضوعية وفعالة، عبر الاعتماد على خيرة شباب المناطق الجنوبية في بناء الجهة، بالارتكاز على دينامية التحولات المجتمعية والمجالية التي عرفتها جهات الجنوب، منذ استرجاع هذه الأقاليم، منتصف السبعينيات.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالمساهمة في بناء نموذج ديمقراطي أصيل، لا ينفصل عن النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية كجزء لا يتجزأ من الوطن ككل. هذا النموذج التنموي يستدعي استفادة كل المواطنين من فوائد التقدم المنجز منذ عقود من السنين، ومن خيرات البر (الفوسفاط....) والجو (مشاريع الطاقة الشمسية والريحية) والبحر (ثروات البحر). ولا شك أن الاتفاق الجديد بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول الصيد البحري والمبادلات التجارية التي تشمل البلد كله بما فيه الأقاليم الجنوبية (يناير 2019)، سيساعد على تطوير المقاولة بجهات الجنوب، وتحسين شروط عيش الساكنة بالاستفادة من خيرات المنطقة بفضل المشاريع الواعدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة النظيفة وفي الصيد البحري ومشاريع أخرى بإفريقيا. وهو ما ورد في النموذج التنموي الجديد بالأقاليم الجنوبية (www.cese.ma)، حيث ركز على الانطلاق من أرضية احترام وتشجيع حقوق الإنسان في معناها الواسع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، واندراجه في مشروع مندمج مستدام، واقتصاد متنوع الأنشطة الإنتاجية، عبر توسيع القاعدة الاجتماعية لهذا الاقتصاد المحلي الاجتماعي التضامني، الذي يشارك المواطنون في تدبيره في إطار تماسك اجتماعي وتضامن اقتصادي عبر تشجيع المبادرة الخاصة، وخاصة في أوساط الشباب والمرأة، للاستفادة من كل خيرات وثروات الأقاليم الجنوبية دون ميز على أساس عرقي أو انتماء قبلي أو طبقي. ولا بد من إضفاء الشفافية في آليات منح الرخص وحقوق استغلال الموارد الطبيعية ضمن بيئة قاعدتها سليمة تعتمد حكامة جيدة في تدبير شؤون المواطنين وفق معايير واضحة، تراعي مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، والحصول على المعلومة، وعبر المراقبة والتتبع والتقييم، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبعد أن عرفت الأقاليم الجنوبية استقرارا دائما، مثلها مثل باقي جهات البلاد، قد حال الوقت للتخلي عن المقاربة الأمنية، وحدها، واعتماد مقاربة تشاركية في تنمية هذه المناطق. وتهيئ مشاريع سكنية وخدمات ومشاريع اقتصادية استباقية، لاستقبال ساكنة تندوف، خاصة وأن البلد قد استثمر الكثير في هذه الأقاليم وحان الوقت لسن سياسة إدماجية عبر مساعدة المواطنين المغاربة الذين عاشوا لمدة طويلة في مخيمات تندوف، ويسعون للعودة إلى مناطقهم التي غادروها في ظروف غامضة أحيانا، ويتوقون للرجوع إليها، خاصة بعد الاعتراف الذي وقعه الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع

المغرب كتراب شامل بما فيه الأقاليم الجنوبية، على كل المستويات التجارية والفلاحية والصيد البحري بمجموع التراب الوطني.

وفي نفس الوقت، فقد حان الوقت لتطبيق المبادئ التي جاء بها الميثاق الاجتماعي الذي صاغه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي المعتمد على التنمية الإدماجية والاستدامة، ومشاركة الفاعلين المؤطرين للساكنة المحلية عبر تفعيل برامج وخطط التنمية التي وضعت لهذا الغرض، وفي احترام تام لحقوق الإنسان ودعم لمكانة الدولة كضامن لحماية القانون.

ويعتبر الاستثمار في الثقافة بالنسبة للمقاولة مجالاً خصباً، ومنها تثمين الثقافة الحسانية والتخصص في السياحة البيئة لإبراز هذا التراث الثمين، عبر برامج استثمارية ناجحة، وهو ما يقتضي تهيئة هذه الأماكن وصيانتها لتنظيم زيارتها والاستفادة من مداخيلها لفائدة الساكنة المحلية.

ولا شك أن إرادة الدولة المغربية لتطوير هذه الأقاليم وجعلها حلقة وصل وتواصل بين المغرب وعمق إفريقيا جنوب الصحراء، بل منصة للتعامل الاقتصادي والثقافي مع أفريقيا، قد عبرت عنها بشكل ملموس وواقعي، عبر إقرار مشاريع ذات استثمار رصد له 77 مليار درهم، وبرمجة أوراش كبرى مهيكلة، منها ربط مدينة مراكش وأكادير بالعيون والداخلة بطرق سيارة وسكك حديدية وبناء أكبر ميناء بالداخلة، كما ورد في أحد خطب ملك البلاد. وإن فتح قنصليات بمبادرة من بلدان إفريقية صديقة بمدينتي العيون والداخلة، هو برهان قاطع على استشراف مستقبل زاهر للعلاقات المغربية الإفريقية، لتوطيد أواصر الصداقة والتعامل والتعاون الثقافي والاقتصادي على أساس قاعدة رابح-رابح بين دول الجنوب.

خلاصة عامة

تتوفر أقاليمنا الجنوبية على مؤهلات وخيرات طبيعية وإمكانيات بشرية، وتجربة محلية وجب استثمارها في إطار تفعيل دستور 2011 وبنود الجهوية المتقدمة، عبر تشجيع ودعم الشباب والنساء على خلق مقاولات من نوع جديد. في هذا الصدد، تعتبر المقاولة المواطنة بالمفهوم الجديد والأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقوم

بها، أساس كل تنمية بشرية ومستدامة، لكونها تستثمر في العنصر البشري وفي البحث العلمي والتنمية، وتصون البيئة وتجدد وتبتكر باستمرار لمصلحة مكوناتها ولصالح الوطن، ومسيرة بطرق شفافة وبحكامة جيدة. ولنا في تجربة الدولة المغربية ملكا وشعبا وقوي حية بالبلاد، في التصدي لفيروس كورونا ووباء كوفيد 19، عبرة، يمكن استثمارها لتسريع تطوير البلد بما فيه أقاليمنا الجنوبية.

وقد وجدت المقاولة لمحاربة الهشاشة والفقر والبطالة. ولذا وجب العمل على تأهيل وتحديث هياكل المقاولات لتجاوز بعض مخلفات الماضي التي عرقلت عملية التنمية البشرية والمستدامة، لشعور فئات من ساكنة المغرب ومنها الأقاليم الجنوبية بعدم استفادتها من الخيرات المتواجدة براً وجواً وبحراً. ويقتضي ذلك تواصلاً مستمراً حول الإستراتيجية الجديدة، لاستنهاض الهمم وتجنيد الفاعلين المحليين العموميين والخصوصيين والاجتماعيين، من منتخبين ومجتمع مدني وأحزاب سياسية ونقابات عمالية وجمعيات تنموية مهنية وسلطات محلية، وأساسا دعم مقاولات الشباب والمرأة، للنهوض بمستوى التنمية البشرية والمستدامة بأقاليمنا الجنوبية؛ لبلوغ مجتمع اقتصاد المعرفة وحياة الرخاء، تمهيداً لتطبيق الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية، ضمن تفعيل الجهوية المتقدمة، في إطار السيادة والوحدة الوطنية المغربية التي اقترحها المغرب سنة 2007، وتبناها المنتظم الدولي كحل واقعي وذي مصداقية. ولا شك أن الاتفاق الجديد بين المغرب والاتحاد الأوربي (2019) الذي يشمل كل المجال المغربي في كل التعاملات الاقتصادية (الصيد البحري، التبادل التجاري..)، وتوطيد العلاقات مع البلدان والشعوب الإفريقية، مشجع على السير إلى الأمام بخطى ثابتة، شرط تقوية الجبهة الداخلية في إطار ديموقراطي حقيقي.

المراجع والمواقع الإلكترونية

- **قانون -إطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة** (الجريدة الرسمية عدد 6240 (20 مارس 2014)

http://adala.justice.gov.ma/production/html/Ar/186096.htm

-**المغرب الممكن**، تقرير الخمسينية، 2006، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

-**شيكر(محمد)**، 2015، الاقتصاد المغربي، السياق العام والوضعية والآفاق، دار النشر والتوزيع حنظلة، مطبعة دار المناهل، الرباط (197 صفحة).

الأقاليم الجنوبية المغربية: البيئة والمجتمع وآفاق التنمية، 2006، تنسيق ع. وطفة ؛ م. الطيلسان؛ م. شاكر.؛ ع. بنعلي؛ تأليف الجمعية المغربية للجيومورفولوجيا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عيش، مراكش (256ص.).

- **ملاحظات مسجلة خلال زيارات ميدانية وندوة علمية بأقاليمنا الجنوبية** (العيون، بوجدور، الداخلة: من 22 إلى 29 أكتوبر 2019).

-**عبد الرحمان حمزاوى، قانون الأعمال؛** *مفهوم المقاولة القانونية (جريدة إلكترونية)؛ تحت عدد 7.

http://www.alkanounia.com

بحث-جديد-لمندوبية-التخطيط-يكشف-نطاق-تأثير-أزمة-كورونا-على-المقاولات-المغربية (تم إنجازه خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020، عينة من 4000 مقاولة عبر الهاتف) (تم الاطلاع عى الموقع الإلكتروني بتاريخ 28 ماي 2020)

-النموذج التنموى الجديد للأقاليم الجنوبية (ملخص)، المجلس الاقتصادى والاجتماعى والبيئى، أكتوبر 2013 (www.cese.ma) (تم الإطلاع على الموقع أسفله بتاريخ 5 فبراير 2019)

http://www.ces.ma/Documents/PDF/Web-Synthese-Rapport-NMDPSR-VA.pdf%A7%D9%88%D9%84/

http://aujourdhui.ma/societe/plus-de-39-000-nouvelles-entreprises-affiliees-a-la-cnss-en-2017

- -**Confédération générale des entreprises du Maroc** CGEM : <www.cgem.org>.

http://www.cgem.ma/fr/cgem الموقع الإلكتروني الحالي للاتحاد العام للاتحاد العام لمقاولات المغرب

-**Chiguer, M.,** 201 , 9Modèle de développement et expérience marocaine : Ed. Centre d'Etudes et de Recherches Aziz BELAL (CERAB), Editions Handala, Rabat 116 p.

- **Akasbi, N.**, « Economie politique et politique économique au Maroc », In Revue Marocaine des Sciences politiques et Sociale, Hors Série, Vol.xiv ; Avril 2017.

- **KERZAZI Moussa, 2010**, « Les centres ruraux et petits centres urbains, outil de structuration de l'espace rural au Maroc», In : Urbanisation de la campagne au Maroc, (Coordination KERZAZI Moussa), Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V, Rabat ; Série : Colloques et séminaires n° 162.

L'Afrique, Un continent en devenir, (Coord. Abou El Farah, Y. ; Kerzazi, M.; Chiguer, M. ; Azizi, F. Z.,) ; 2018, -2019 Ed. IEA-UM5, Pub. IEA, Série : Colloque n°21, Rabat.

KERZAZI Moussa كرزازي موسى
Professeur Emérite أستاذ فخري
Tél.: 06 61 49 63 13